

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

متى ادعى القتل مع عدم اللوث عمداً .

قوله ومتى ادعى القتل - مع عدم اللوث عمداً - فقال الخرقى : لا يحكم له بيمين ولا بغيرها

وهو إحدى الروايات .

قال في الفروع وهي أشهر .

وعن الإمام أحمد ( أن ) أنه يحلف يميناً واحدة وهي الأولى وهو الصحيح من المذهب .

قال الزركشى والقول بالحلف هو الحق .

وصححه في المغني و الشرح وغيرهما .

واختاره أبو الخطاب و ابن البناء وغيرهما .

وقدمه في المحرر و الفروع و الهدایة و المذهب و مسووك الذهب و المستوعب و الخلاصة و الرعاعيتين و الحاوي الصغير وغيرهم .

وعنه يحلف خمسين يميناً .

فائدة : حيث حلف المدعى عليه : فلا كلام وحيث امتنع لم يقض عليه بالقود بلا نزاع .

وهل يقضى عليه بالدية فيه رواياتان .

وأطلقهما الزركشى وصاحب الرعاعيتين .

قال المصنف والشارح : وأما الديمة فتثبت بالنكول عند من يثبت المال به أو ترد اليمين على المدعى فيحلف يميناً واحدة .

قال في الرعاعية الكبرى - بعد أن أطلق الوجهين - قلت : ويحتمل أن يحلف المدعى إن قلنا : برد اليمين ويأخذ الديمة انتهى .

وإذا لم يقض عليه : فهل يخلص سبيله أو يحبس ؟ على وجهين .

وأطلقهما الزركشى .

قلت : الصواب تخلية سبيله على ما يأتي